على اختصاص ما اي اختصاص شيء بمدلول المختص به والتقديم
ليس كذلك بدون المسند والمسند اليه فلا يلزم انه ليس كذلك بل
الظاهر ان تقديم المسند الظرفي ايضا قد يدل على اختصاص شيء مابه
قبل المسند اليه على ما لا يخفى على من ذاق حلاوة علم المعاني ويمكن
الجواب باختيار الشق الثاني والفرق بالاطراد في الاول وعدمه
في الثاني واما قوله بل لا يتحقق آه ايضا محل تامل وكيف لا ولو
كان كذلك يلزم في كل موارد التقديم التلفظ بالجملة على الاصل اولا
ثم يعدل عنه الى صورته وذلك ظاهر البطلان اللهم الا ان يحمل البعدية
على الذاتي دون الزماني فافهم وايضا قد يكون التقديم لتشوق
المسند اليه كما سبق والظاهر ان افادة الشوق انما يحصل بملاحظة
تحقق التقديم قبل تحقق المسند اليه ويحتمل ان يكون قوله فليتامل
اشارة الى جميع ما ذكرنا هذا وقد عرفت الجواب عن الثاني في
الحاشية السابقة فتذكر قوله على الاختصاص الذي الخ هذا
مبني على المشهور والاوفق رده فيما سبق فتامل بمدلولها
الذي الخ وذلك لان المختص فيه هو مدلولها فقط قوله وحاصله
اختصاص الحمد بالاختصاص الخ وذلك لان المختص فيه هو مجموع
لك وهو متضمن للاختصاص فيكون حاصله الخ قوله وبين
المعنيين تفاوت بعيد لان الاختصاص المستفاد من التقديم هو
اختصاص الحمد بالمسند وهو مجموع لك والمستفاد من اللام هو
اختصاصه بمجرور لك وهو الكاف والمجموع من حيث هو مجموع تباين
الجزء تباينا بينا قوله يلزم ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى اما على الثاني
فلاندراج يكون متعلقا للاختصاص بغيره تعالى فيكون مختصا بذلك
الغير ولا يكون له تعالى فضلا عن الاختصاص به واما على الاول
فلاندراج يكون متعلقا للاختصاصين اعني الاختصاص بالله
تعالى والاختصاص بالغير فيكون حاصلا لهما معا مختصا به تعالى

قوله

اذ يحمل البعدية على التأخر الذهني دون الخارجي
منه

قوله وهذا القدر كاف آه اقول كون التلازم كافيا في التاكيد مبني
على انه مستلزم للاتحاد المعتبر فيه وذلك لان الاختصاص المستفاد
من اللام وهو اختصاص الحمد به تعالى لما كان مستلزما لاختصاصه
بالاختصاص به تعالى والاختصاص المستفاد من التقديم وهو اختصاصه
بالاختصاص به تعالى مستلزما لاختصاصه به تعالى كان كل من اللام والتقديم
مفيدا للاختصاصين احدهما مفاد منه صراحة والآخر التزاما
فالمستفاد من الاول صراحة متحد مع المستفاد من الثاني التزاما
وبالعكس والمستفاد من الاول التزاما متحد مع المستفاد من الثاني
صراحة وبالعكس قوله وقيل الاعتداد بالصفة آه الظاهر ان الاعتداد
مطاوع تعداد فيكون من طرف المنعم عليه والمعنى تعداد المنعم
عليه ما انعم عليه المنعم فتامل قوله وهو اولى منه فقد نقل عنه
في الحاشية وجه الاولوية ان ظاهر التعريف الاول لا يشمل المنة
على النعمة الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثاني يشمل المنة
التنبيهية ايضا مع ان المقصود تعريف المنة التوبيخية بحسب
الظاهر فهو غير مانع ويكفي هذا في مثل هذا المقام اعني المقامات
الخطابية انتهى قوله اللهم انا نحمدك والحمد آه وما يفيده قوي
سوى هذا ك هو انه اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضا لم
يمكن لاحد الاتيان بهما على التمام والكمال لاستلزام تسلسل
الافعال الى ما لا يتناهى انتهى كلامه واعترض عليه بان النعمة
انما يقتضي الشكر لا الحمد فالتسلسل فيه فقط لا في الحمد ايضا فاجيب
بان تسمية الحمد انما هو لتسمية الجميل ح وهو الانعام هذا وانت
خبير بان الاعتراض انما يرد على الاصل اذا اريد به المعنى اللغوي
واما اذا اريد به المعنى العرفي فلا على ما لا يخفى ثم اعلم ان هذا
الاعتراض بعينه مع الجوابين المذكورين جار هاهنا في الوجه الثاني
من وجهي العجز وكذا خلاصته مع الجوابين جار في الوجه الاول

فيكون الثالث جامعا مانعا الا ان يكون التعريف
فيكون المراد بمعنى الذي فيكون هذا غير جامع ترتيب
التفصيل ويمكن
منه

وليس هذا منافيا لما هو المشهور من ان
متعلق الحمد اعم من متعلق الشكر لانه
يكون في مقابلة النعمة فتدبر منه

قال المتكلمون كل صفة يتعلق ولا يؤثر
يجوز تعلقها بشيء وغيرها كالعلم انتهى
نظيرها شاة الزكوة فاذا تعين فانها تزكى
وغيرها منه

Copyright © King Saud University